الحديث المشهــور (أو المستفيض) (1)

بحث في مصطلح الحديث

مستلة رقم 18

*أ.د/ أحمد فوزي محمد إبراهيم فارس*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم – ماليزيا

[ahmed.fares@mediu.ws](mailto:ahmed.fares@mediu.ws)

­­­­­­­­

[ahmadfares75@yahoo.com](mailto:ahmadfares75@yahoo.com)

خلاصة— **خلاصة هذا البحث يبين أن نتعرف على الحديث المشهــور   
(أو المستفيض)**

# ***المقدمة***

قسم العلماء أحاديث الآحاد ثلاثة أقسام بحسب عدد الرواة في كل طبقة، فإذا كان عدد الرواة في كل طبقات السند ثلاثة فأكثر سموه (المشهور) أو (المستفيض) وإذا كان عدد الرواة في إحدى الطبقات اثنين وفي بقيتها اثنين فأكثر سموه (العزيز) فإذا انفرد بروايته واحد في أي طبقة من طبقات السند فهو عندهم (الغريب).

# **الموضوع**

**أولاً: الحديث المشهــور (أو المستفيض)**

**1- تعريـفه**

**في اللغة: المنتشر الذائع.**

**وفي الاصطلاح: ما رواه ثلاثةٌ فأكثر في كلِّ طبقةٍ من طبقات السند ما لم يبلغ حدَّ التواتر.**

**فإذا قلّ العددُ عن ثلاثةٍ في أي طبقة خرج عن حد الشهرة.**

**2- حكم الحديث المشهور**

**منه ما هو صحيحٌ، ومنه ما هو حسنٌ، ومنه ما هو ضعيفٌ، فلا يُحكَم عليه إلا بعد النظر في إسناده وأحوال رواته، ولا يعني كونُه مشهوراً أنه صحيح، لكن الحديثَ إذا جمع بين الصحة والشهرة كان أكثرَ قبولاً، وقُدِّم على غيره عند التعارض.**

**3– أمثلته**

**أ - مثـال المشهور الصحيح: حديث الاغتسال لصلاة الجمعة، فقد رُوِي عن عدد من الصحابة من طرق متعددة، منهم عمر، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، وهاك رواياتِهم:**

**1– قال البخاري: ‏حَدَّثَنَا ‏أَبُو نُعَيْمٍ‏، ‏قَالَ: حَدَّثَنَا‏ ‏شَيْبَانُ، ‏عَنْ‏ ‏يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، ‏عَنْ ‏أَبِي سَلَمَةَ، ‏عَنْ ‏أَبِي هُرَيْرَةَ ‏رضي الله عنه، أَنَّ ‏عُمَرَ‏رضي الله عنه ‏ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ ‏‏عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ‏ رضي الله عنه ‏: ‏لِمَ ‏تَحْتَبِسُونَ ‏‏عَنْ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النِّدَاءَ تَوَضَّأْتُ. فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ‏‏صلى الله عليه وسلم ‏قَالَ:**

**‏:«إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ» ‏.** ([[1]](#footnote-2))

**‏:2– وقال البخاري أيضا: حَدَّثَنَا ‏آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ،‏ ‏قَالَ: حَدَّثَنَا‏ ‏ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ‏، ‏عَنْ‏ ‏الزُّهْرِيِّ، ‏عَنْ‏ ‏سَالِمٍ‏ ‏، عَنْ ‏أَبِيهِ ‏(عبد الله بن عمر) ‏قَالَ: ‏سَمِعْتُ النَّبِيَّ ‏‏صلى الله عليه وسلم ‏يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «‏مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».** ([[2]](#footnote-3))

**3– قال الإمام ابن ماجه في السنن : ‏حَدَّثَنَا‏ ‏عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ‏، ‏حَدَّثَنَا ‏‏عَلِيُّ بْنُ غُرَابٍ،‏ ‏عَنْ ‏صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ‏، ‏عَنْ‏ ‏الزُّهْرِيِّ ‏، عَنْ ‏عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ‏، ‏عَنْ ‏ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم ‏قَالَ: ‏قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ‏‏صلى الله عليه وسلم: «‏إِنَّ هَذَا يَوْمُ عِيدٍ جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ، فَمَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ، وَإِنْ كَانَ طِيبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ».** ([[3]](#footnote-4))

**ب - مثال المشهور الحسن: حديث «‏‏ لَا ضَرَرَ وَلَا ‏ ‏ضِرَارَ»، فقد روي من طرق متعددة عن يحيى المازني مرسلا، وعن عبادة بن الصامت، وابن عباس رضي الله عنهم، وفيها ضعف، لكنها تتقوى بانضمام بعضها إلى بعض، ولذلك حسَّنه النووي في الأربعين النووية، وهاك بعضَ طرقِه التي يبلغ بها حدَّ الشهرة عند المحدثين:**

**1– قال الإمام مالك في الموطأ : ‏عَنْ ‏عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، ‏عَنْ ‏أَبِيهِ، ‏أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم‏ ‏قَالَ: «‏‏ لَا ضَرَرَ وَلَا ‏ ‏ضِرَارَ».** ([[4]](#footnote-5))

**2– قال الإمام ابن ماجه: ‏‏حَدَّثَنَا‏ ‏عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ خَالِدٍ النُّمَيْرِيُّ أَبُو الْمُغَلِّسِ، ‏حَدَّثَنَا‏ ‏فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ‏حَدَّثَنَا‏ ‏مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ‏، حَدَّثَنَا‏ ‏إِسْحَقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ‏ ‏عَنْ‏ ‏عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه ‏أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ‏صلى الله عليه وسلم‏ ‏قَضَى «أَنْ ‏‏ لَا ضَرَرَ وَلَا ‏ ‏ضِرَارَ».** ([[5]](#footnote-6))

**3– وقال ابن ماجه أيضا: ‏حَدَّثَنَا ‏مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ‏، حَدَّثَنَا ‏‏عَبْدُ الرَّزَّاقِ ‏، أَنْبَأَنَا‏ ‏مَعْمَرٌ، ‏عَنْ ‏جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ ‏، عَنْ ‏عِكْرِمَة، ‏عَنْ ‏ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم ‏قَالَ: ‏قَالَ رَسُولُ اللَّهِ‏ صلى الله عليه وسلم «‏‏ لَا ضَرَرَ وَلَا ‏ ‏ضِرَارَ».**([[6]](#footnote-7))

**فالحديث الأول مرسل، والثاني منقطع لأنه من رواية إسحاق بن يحيى بن الوليد ابن عبادة عن جد أبيه عبادة وهو لم يسمع منه، فضلاً عن أن إسحاقَ مجهولُ الحال وفُضَيْلَ بنَ سليمان كثيرُ الخطأ، وأما الحديث الثالث فهو ضعيفٌ لأن فيه جابرَ بنَ يزيد الجُعْفِي وهو ضعيف. لكن هذه الطرق بانضمام بعضها إلى بعض تجعل الحديث حسناً، ولذلك احتج به العلماء، بل بَنَوْا عليه بعضَ القواعد الأصولية.**

**ج - مثال المشهور الضعيف: حديث « ‏‏الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ» فقد ورد من طرقٍ كلُّها ضعيفةٌ ولا يُقَوِّي بعضُها بعضا، وذلك من حديث عبد الله بن زيد وأبي أُمامة وأبي هريرة رضي الله عنهم، وقد أخرج الأحاديثَ الثلاثةَ الإمامُ ابن ماجه** ([[7]](#footnote-8))**، فقال:**

**1- ‏‏حَدَّثَنَا‏ ‏سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، ‏‏حَدَّثَنَا ‏يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، ‏‏عَنْ ‏‏شُعْبَةَ، ‏عَنْ‏ ‏حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ ‏، ‏عَنْ ‏‏عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ،‏ ‏عَنْ ‏‏عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه‏ ‏قَالَ: ‏قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: « ‏‏الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ» في إسناده سُوَيْدُ بنُ سعيدٍ تكلَّم فيه يحيى بنُ مَعِين والبخاريُّ والنَّسائيُّ، وكان عَمِيَ فصار يَتَلَقَّنُ ما ليس من حديثِه وتغيَّر حفظُه، وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه: «هذا إسنادٌ حسنٌ إن كان سويدٌ حفظه»، وذكر الترمذي في العلل الكبير أنه سأل البخاري عن هذا الحديث فضعَّف سُوَيْداً. ورجّح ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح) أن هذا من كلام عبد الله ابن زيد موقوفا.**

**2– وقال ابن ماجه أيضا: ‏حَدَّثَنَا ‏‏مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، ‏‏أَنْبَأَنَا ‏حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ‏عَنْ ‏سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، ‏عَنْ ‏‏شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، ‏عَنْ‏ ‏أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه ‏أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ‏ ‏صلى الله عليه وسلم‏ ‏قَالَ: «‏الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ». رواه أيضا الترمذي وقال بعد روايته: «‏هذا ‏ ‏حديث ليس إسناده بذاك ‏ ‏القائم». قلت: فيه سِنَانُ بن ربيعة وشَهْرُ بنُ حَوْشَب وهما ضعيفان.**

**3– وقال: ‏حَدَّثَنَا ‏مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ‏حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ ‏‏، حَدَّثَنَا‏ ‏مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُلَاثَةَ‏، ‏عَنْ ‏عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، ‏عَنْ ‏سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، ‏عَنْ ‏أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ‏قَالَ: ‏قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم‏: «‏الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ».**

**قال البوصيري في الزوائد: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف محمد بن عبد الله بن عُلاثة وعمرو بن الحصين».**

**لهذا رأى بعضُ العلماء أن الحديث مع هذه الطرق المتعددة باقٍ على ضعفه، بينما رأى بعضُهم أنها طرقٌ يُقَوِّي بعضُها بعضا، والله أعلم.**

**4- المشهور عند علماء الحنفية**

**خالف علماءُ المذهب الحنفي جمهورَ العلماء في تعريف الحديث المشهور وفي حكمه، فالمشهور عندهم: هو ما كان في أصله آحاداً لكنه اشتُهر بعد ذلك في عصر التابعين أو أتباع التابعين، وهو عندهم يفيد الاطمئنانَ القلبِيَّ، وهو درجةٌ دون العلم اليقيني، وفوق الظن الراجح، وتثبت به الأحكامُ العمليةُ دون العقائد، ويجب العمل به ولا يكفر جاحده، وهو الذي يخصص عامَ القرآن ويقيِّد مطلقَه ويفصِّل مُجْمَلَه.**

**مثال المشهور عند الحنفية: ما أخرجه البخاري قال: ‏حَدَّثَنَا ‏أَبُو الْيَمَانِ،‏ ‏أَخْبَرَنَا‏ ‏شُعَيْبٌ ‏، ‏حَدَّثَنَا ‏أَبُو الزِّنَادِ، ‏أَنَّ ‏الْأَعْرَجَ ‏حَدَّثَهُ ‏أَنَّهُ سَمِعَ ‏أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، ‏أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ‏صلى الله عليه وسلم ‏يَقُولُ: «‏‏ نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».**([[8]](#footnote-9))

**فهذا الحديث رواه عن أبي هريرة عددٌ من الرواة منهم: عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج كما في هذه الرواية، ومنهم هَمَّامُ بن مُنَبِّه، وطاوس بن كَيْسَان اليماني كما عند البخاري في مواضع أخرى، ومنهم أبو سلمة بنُ عبد الرحمن وزيادٌ المخزوميُّ وأبو صالح كما عند أحمد في المسند، فهؤلاء ستة رووه عن أبي هريرة، فعده الحنفيةُ مشهوراً.**

**وهذا الذي قاله الحنفية لا يوافقهم عليه جمهورُ العلماء، وقد ترتب على ذلك اختلافٌ في كثير من مسائل الفقه بين الحنفية وغيرهم بسبب ذلك.**

**............................................................................................**

# المراجع والمصادر

1. سنن ابن ماجة للإمام/ الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى (ت273هـ)- علق عليه / محمد فؤاد عبد الباقي الناشر / دار الفكر - بيروت .
2. صحيح البخاري للإمام/ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت256هـ) – تحقيق/ د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه فى كلية الشريعة - جامعة دمشق – الناشر/ دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت- الطبعة الثالثة 1407 هـ - 1987م .
3. صحيح مسلم للإمام/ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى (ت261هـ)-حققه / محمد فؤاد عبد الباقى دار إحياء التراث العربي - بيروت .
4. الموطأ للإمام / مالك بن أنس (ت179هـ) صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه / محمد فؤاد عبد الباقى -دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.

1. ()أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب الجمعة باب:قول عمر لم تحتبسون عن الصلاة 2/370 (882). [↑](#footnote-ref-2)
2. ()أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب الجمعة باب:فضل الغسل يوم الجمعة 2/356(877). [↑](#footnote-ref-3)
3. ()أخرجه: ابن ماجة في سننه كتاب إقامة الصلاة و السنة فيها باب:ما جاء في الزينة يوم الجمعة 1/349(1098). [↑](#footnote-ref-4)
4. ()أخرجه: الإمام مالك في الموطأ كتاب الأقضية باب:القضاء في المرفق2/745(31). [↑](#footnote-ref-5)
5. ()أخرجه: ابن ماجة في سننه كتاب الأحكام باب:من بني في حقه ما يضر بجاره 2/784(2340). [↑](#footnote-ref-6)
6. ()أخرجه: ابن ماجة في سننه كتاب الأحكام باب:من بني في حقه ما يضر بجاره 2/784 (2341). [↑](#footnote-ref-7)
7. ()أخرجه: ابن ماجة في سننه كتاب الطهارة وسننها باب: الأذنان من الرأس 1/152(443، 444، 445). [↑](#footnote-ref-8)
8. ()أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب: قوله تعالي: (يريدون أن يبدلوا كلام الله) 13/464 (7495). [↑](#footnote-ref-9)